مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال
ISSN : 2602-6570
المجلد 06 العدد 01– جوان 2023

الدعم الحكومي لتدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية من خلال عملية التصدير نحو الأسواق الأجنبية

Government Support to Internationalize the Activity of Turkish Small and Medium Enterprises through the Export process towards Foreign Markets

بن هكو فاطمة الزهراء[1*]، بن عطاالله عائشة[2].

[1] مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة عمار ثليجي الأغواط،

f.benhakou@lagh-univ.dz

[2] مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة عمار ثليجي الأغواط،

a.benatallah@lagh-univ.dz

تاريخ الاستلام: 2023/02/09 تاريخ القبول: 2023/05/08

ملخص:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا أكثر من 99.8% من إجمالي المؤسسات، تحاول توسيع حصصها السوقية على الصعيدين المحلي والأجنبي، حيث تهدف هذه الدراسة إلى إبراز البرامج الحكومية المسطرة في الدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا خلال الفترة 2000-2020، بإستخدام تحليل مؤشرات الدعم الحكومي المقدّم لهذه الفئة من المؤسسات الاقتصادية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود10 برامج دعم حكومي، وعملت على منح 70% من القروض المالية، حيث حقق الوصول إلى التمويل والدعم الحكومي نتائج مرضية في الاقتصاد التركي وكان له أثر إيجابي على تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التصديرية.

كلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ التدويل؛ التصدير ؛ برامج الدعم؛ تركيا.

تصنيف JEL: M16، F23، F10

Abstract :

Small and medium enterprise in turkey account for more 99.8 of the total enterprises, traying to expand their market shares at the local and foreign levels. This study aims to highlight government programs that are ruled in support for small and medium enterprises in turkey during the period 2000-2020. The study reached 10 government support programs, and worked to grant 70% of financial loans.

Keywords : Small and Medium Firms; Export; Support Programs; Turkey.

Jel Classification Codes : M16, F23, F10.

*المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

إن بدء عمل مؤسسة تصديرية في بيئة اليوم قائم على جلب فرص وتحديات على حد السواء، فالتكنولوجيا الجيّدة توفر الكثير من الفرص التجارية، وفي نفس الوقت فإن المنافسة والإصرار على الجودة من أجل تقليل التكاليف، تشكل تحديات كبيرة للمؤسسات الاقتصادية التصديرية في كل أنحاء العالم. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها تمثل مصدراً هاماً لتوفير ورفع كفاءة القطاع الخاص بغرض تنويع المنتجات التصديرية، كما أنّها تلعب دوراً حيوياً في عملية التنمية، لذلك فإن ضمان نمو هذا القطاع الاقتصادي الهام يمثل تحدياً دائما لصناع القرار و سياسات الدعم الحكومي.

ينظر إلى تدويل المؤسسات الاقتصادية الصغيرة و المتوسطة على أنّها قضية مهمة للاقتصاد المعوّلم فهي حركة خارجية ودولية، فالإهتمام بتدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى بيئة تنافسية، بيّنت أنّها أصبحت تلعب دوراً مهماً في سوقها المحلي من خلال زيادة مشاركتها في الأسواق الخارجية. وتفرض العولمة والإعتماد المتبادل للتجارة وانفتاح الاقتصادات حول العالم تحديات حقيقية واستراتيجيات ومقاربات جديدة تؤدي إلى تحقيق أفضل أداء ودمج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدائرة العالمية.

وفي هذا الإطار نفذت الحكومة التركية ولسنوات عديدة مجموعة متنوعة من برامج دعم موّجه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة في مجال التصدير، وقد تزايد تنفيذ هذه البرامج منذ إنضمام تركيا إلى الاتحاد الجمركي في 1 جانفي 1996، ومشاركة تركيا في المؤتمر الأول لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي عقد في بولونيا في جوان 2000، وإعتماد ميثاق بولونيا بشأن سياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب المشاكل والظروف الاقتصادية غير المستقرة في تركيا والتي كانت مشوّهة بسبب السياسات والبرامج الحكومية في هذا المجال، وجعلت من الصعب تحقيق النتائج المرجوة ومن أسباب الصعوبات أن كان على المؤسسات التركية أن تعمل لسنوات عديدة في منطقة غير مستقرة بشكل خاص وبيئة اقتصادية غير المواتية التي تتميز بإرتفاع معدلات التضخم وعدم استقرار سعر الصرف، في حين أنّ الغرض من هذه السياسات هو منح تركيا فترة متوازنة ونمو مستدام يفضي إلى تطوير وتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة القدرة التنافسية الدولية لهذه المؤسسات لجعلها أكثر توجهاً نحو الأسواق الخارجية، في عام 2001 قامت تركيا بتقليل الحواجز الإدارية وتبسيط اللوائح وإدخال نماذج الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة، وإستحداث نظام التقييم للتأكد من أن برامج القروض الممنوحة للمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة يتم إنفاقها بشكل جيد. مما يجعلنا نطرح التساؤل التالي: **هل ساعد الدعم الحكومي في تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية؟** وقد اقترحنا هذه الدراسة للتأكد من الفرضيات التالية:

-**الفرضية الأولى:** تقدم برامج الدعم ذات صيّغ مختلفة لأجل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التصديرية.

-**الفرضية الثانية:** ساعد الدعم الحكومي في التغلب على حواجز التسويق الدولي، ويحفز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية على تدويل أنشطتهم عن طريق زيادة المعرفة بالأسواق الأجنبية.

2.1- أهمية الدراسة: إنّ دخول السوق الدولية، بغض النظر عما إذا كانت عملية الدخول تتم بصورة تدريجية يتطلب كل ذلك أن تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية لها الإمكانيات اللاّزمة من أجل الدخول إلى السوق الدولية، لهذا قامت الدولة التركية بتوفير هذه الإمكانيات من خلال إنشاء هيئات حكومية تعمل على الرفع من القدرة التنافسية لهذه المؤسسات من خلال التسهيلات المالية، حيث يكتسي الموضوع في إسقاط الدعم الحكومي وتأثيره على تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية من خلال الالتزام بالتصدير لتحقيق نجاح أفضل في عملياتهم الدولية، وتطوير استراتيجية التصدير لتحقيق أهدافها، فالمساعدات الحكومية تهدف إلى تحقيق الخصائص الإدارية والقدرات التنظيمية للمؤسسة من أجل إستغلال فرص التدويل.

3.1- أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى:

- التعرف على الإطار النظري لعملتي التدويل والتصدير.
- مناقشة تأثير الدعم الحكومي على تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية.
- إبراز مؤشرات انعكاس الدعم الحكومي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التصديرية التركية.

4.1- منهج الدراسة: في إطار القيام بتحليل ومعالجة إشكالية الدراسة، إستخدمنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمتغيرات الدراسة، ومن أجل الوقوف الميداني سوف يتم الإعتماد على الإجراءات التسهيلية لتدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية.

2- الاطار النظري للدراسة

لقد تطوّرت الأبحاث حول تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقوّة وتنوّعت على مدى الأربعين السنة الماضية وتفاعلت بإستمرار مع الاستراتيجية والتغيير التنظيمي والاقتصادي، حيث يوافق اليوم على أنّ هذا الكم الهائل من التغييرات يقودنا للتعرف على المحددات الرئيسية لتنمية

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويعتبر الدعم الحكومي للتصدير جزءاً من السياسة الاقتصادية، و يعتبر من الإجراءات التي تستهدف تشجيع التصدير، ومعالجة مشاكله، وقد تبلور هذا الدعم في التطبيق منذ مطلع القرن التاسع عشر، لكن نماذجها وآثارها قد اتسعت إلى حد بعيد في الوقت الحاضر خاصة في الدول الرأسمالي المتطورة.

1.2- مفهوم الدعم الحكومي

هناك صعوبة في ايجاد تعريف شامل للدعم الحكومي، وذلك لتعدد أنواعه بجانب تعدد الأهداف المراد تحقيقها، بالإضافة إلى تشابك الآثار المترتبة على إعطاء هذا الدعم.

-**تعريف1:** عرفه ريتشارد ستونن: "بأنه عبئ مالي يقع على عاتق الحكومة بغرض تمكين الأفراد أو المؤسسات من شراء السلع والخدمات بسعر أقل من السعر الذي تباع فيه في السوق الحرة". وعرفه فريدريك ريوس: "بأنه أموال مدفوعة بدون مقابل أو بمقابل يقل عن ما تم تحويل لتحقيق أهداف معينة.

-**تعريف 2:** الدعم الحكومي يعبر عن تكلفة الحصول على السلع والخدمات التي تتحملها الدولة نيابة عن المواطنين فوق ما يدفعونه من سعر، أي الفرق بين ما يدفعه المواطنون من سعر للحصول على السلع والخدمات المختلفة وبين تكلفة تدبير هذه السلع والخدمات، ووفقاً لتعريف الموسوعة البريطانية يعتبر نفقة حكومية مباشرة أو غير مباشرة، أو حقاً اقتصادياً ممنوحاً أو امتيازاً يوجه إلى المؤسسات الخاصة أو الأفراد أو الوحدات الحكومية بغرض تحقيق أهداف عامة. (زينب توفيق، 2022)

2.2- مفهوم عملية التدويل:

-**تعريف1:** يعد مساهماً في النمو الاقتصادي للبلدان، وهو كبداية نشاط تكيّف التحول من هيكل تقليدي إلى هيكل جدوى ديناميكي، فهو يتفاعل مع محفزات التصدير مثل معرفة اللّغة، التكيّف مع العوامل الخارجية، ثقافات السوق الأجنبية، التكيف مع الأنظمة القانونية، القوة المالية...الخ. (Ozdemir & Authers, 2017, p. P5)

الجدول 1: التعريفات الرئيسية لعملية التدويل المؤسسات الاقتصادية

المؤلفون	التعريفات
Welch et Luostarinen (1988)	عملية زيادة المشاركة في الأسواق الدولية.
Beamish (1990)	العملية التي تزيد المؤسسات من خلالها يقظة التأثير المباشر وغير المباشر للمعاملات مع مؤسسات في بلدان أخرى.

Johanson et Vahlne (1990)	عملية التنمية في شبكات العلاقات التجارية في بلدان أجنبية من خلال الامتداد والاختراق والتكامل.
Calof et Beamish (1995)	عملية تعديل عمليات المؤسسة للبيئات (الاستراتيجية ، الهيكل، الموارد...الخ)
Ahokangas (1998)	عملية تعبئة، تراكم وتطوير مخزون الموارد للأنشطة الاقتصادية في خارج الحدود الوطنية لبلد ما.
Ruzzier et al. (2006)	التوسع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية في خارج الحدود الوطنية لبلد ما.

Source: (Gdoura, 2006, pp. 57-58)

-**تعريف2:** يعرف التدويل على أنه عملية أو مراحل متتابعة تسمح للمؤسسة بإنجاز تمهين تدريجي مع الأسواق الأجنبية.

-**تعريف3:** التدويل عملية تطورية أي تطوير مستويات متزايدة من الالتزام نحو الأسواق الخارجية. (زرزار العياشي و براك حنان، 2016، الصفحات ص ص 10-11)

3.2- مفهوم العملية التصديرية:

إنّ نمو الصناعات المحلية من قبل المؤسسات المحلية والدولية نحو التدويل وتحسين ميزان المدفوعات، والالتزام المحلي من قبل رجال الأعمال والمديرين نحو دعم الطاقة التصديرية للدولة، وانخفاض الطاقة الاستيعابية للسوق المحلي لكثير من السلع والخدمات، وتخفيض نسبة البطالة واستغلال الموارد المحلية وتنميتها ... وغيرها، كلّها من الأسباب التي تجعل من التصدير ضرورة قومية.

-**تعريف 1:** هو الطريقة الأكثر شيوعاً للقيام بالأعمال التجارية في الأسواق الخارجية وحتى المؤسسات التي تشارك منذ فترة طويلة لا تزال تصدر على أساس مستمر ودائم، فالتصدير عامل رئيسي في الاقتصاد ومكوّن مهم في نمو المؤسسات. عند تصدير منتجاتها يتعيّن على المؤسسة اتخاذ قرارين استراتيجين رئيسين: اختيار سوق البلد المستهدف، تحديد أنسب لنوع قناة التوزيع بنية التصدير. (Ilgum & Azra, 2013, p. P2)

-**تعريف2:** هو منصة للتوسعات الدولية المستقبلية والخطوة الأولى لذلك، وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لديها ميل أقوى نحو التصدير من المؤسسات الكبيرة للدخول إلى الأسواق الأجنبية. (Roy & Authers, 2016, p. P12)

4.2- استراتيجية تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يجب أن تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات التوجه الدولي أولاً من رؤية محلية واستراتيجية توسع عالمية مدروسة تستهدف الأسواق الواعدة على مستوى الكلي، وهذا يعني وجود خيارات واضحة وأولويات للبلدان التي سيتم استهدافها وإنشاء آليات مناسبة وبيئة مواتية لتدويل المؤسسات، هذا الشرط الأساسي لا يكفي بدون التوجه الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج الحدود وباعتباره إلتزام ينطوي على مخاطر.

في الواقع هناك عدّة متغيرات يجب تحليلها وتقييمها والتحكم فيها قبل تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كالتكنولوجيا التي سيتم نقلها وبيانات السوق المضيف والمنافسة الموجودة في هذا المجال والإتفاقيات مع الشريك المحتمل وظروف الاستثمار القانونية في البلد المستهدف وترتيبات التبادل التجاري الأجنبي وإمكانيات التمويل المتاحة... أما فيما يتعلق بأنماط التدويل يبدو أنّ التدويل عن طريق التصدير يحظى بشعبية كبيرة لدى المؤسسات ذات الأنشطة الإنتاجية، هذه العملية لا تستغرق وقت طويل من الجهد ودراسة السوق و بتكلفة أقل، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي خضت بالفعل لتجربة تصدير فهي مؤسسات ذات أنشطة إنتاجية. (A.K.Shamsuddha & Auther, 2009, p. 9)

5.2- العلاقة بين الدعم الحكومي وتدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: للربط بين الدعم الحكومي وتدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نقوم بعرض نتائج من دراسات سابقة: (Appiah & Authers, 2019, p. P6)

-دراسة **CZINKOTAM (1994):** توصل إلى أنّ المساعدات الحكومية تهدف إلى الخصائص الإدارية والقدرات التنظيمية المساعدة على تدويل نشاط المؤسسات.

-دراسة**Ali & Nelson (2009):** توصل إلى أنّ المعارض التجارية والبرامج التي تحددها الوكلاء والموزعين ترتبط بشكل إيجابي بنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-دراسة **Chang and Webster (2018):** أشار بعد دراسة تحليلية إلى وجود علاقة إيجابية بين المجموعات الحكومية وزيادة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3-مؤشرات الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية

وضعت الحكومة التركية تدابير تقييدية مقارنة مع دول منظمة التعاون الاقتصادي، برامج دعم للمؤسسات لدخول الأسواق وتطوير قدراتهم التصديرية، وقامت بتوفير 70% من التمويل لتشجيع الصادرات والاندماج في سلاسل القيمة.

الجدول 2: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية خلال الفترة 2000-2020

الوحدة: **%**

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	%
2000	2406216	99.9
2005	2461768	99.9
2010	2991904	99.9
2015	2672458	99.9
2020	2837152	99.8

Source: (SBA Fact sheet Turky.European commission Enterprise and Industry, 2022)

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية متنامية بشكل سريع فهي تستحوذ على 99 % من مجموع المؤسسات خلال فترة الدراسة، بحلول نهاية سنة 2018 وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في قاعدة بيانات KOSGEB إلى 246404، وتم دعم 165209 من هذه المؤسسات بشكل مباشر من قبل KOSGEB بين عامي 2010 و 2018 عبر خطط وحوافز مختلفة، بمبلغ إجمالي قدره 43 مليون ليرة تركية تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متنامية بشكل سريع ويعود ذلك إلى:(export strategic-plan-of-the-republic-of-turkey, 2022)

– **الخطة الاستراتيجية للتصدير للفترة 2004–2006:** تشمل خطة عمل لجميع الأطراف المشاركة في قطاع التصدير، ويحدد رؤية مستقبلية لإيجاد حلول للمشاكل الهيكلية في قطاع الصادرات التركية على المدى الطويل، وتهدف إلى بناء هيكل تصديري يسهم في الدفع نحو زيادة مستدامة للصادرات.

– **الخطة الاستراتيجية للفترة 2009–2013:** تضمت خمسة أهداف تمثلت في:

– ضمان ترويج وتسويق المنتجات التركية عالية الجودة خارجياً.

– ضمان المعلومات ذات الصلة بالصادرات، وتحديثها بإستخدام التنسيق وفقاً للمعايير العالمية.

– تزويد المصدرين بالمدخلات و تقدم أسعار تنافسية على الصعيد الدولي.

– تحسين فرص الوصول إلى الأسواق الخارجية.

– تحسين التنسيق بين القطاع العام والخاص، والمنظمات غير الحكومية، بهدف تحسين وزيادة نمو الصادرات.

–**الخطة الاستراتيجية للفترة 2014–2023:** وفيها يجب الإنتقال إلى مرحلة التخطيط القطاعي وسوف يساهم في تطبيق المشروع الوزارات والمؤسسات الحكومية والشركات التجارية، وبإشراف ورعاية مباشرة من الدولة وتستند على توقعات واتجاهات نمو الاقتصاد العالمي والتجارة والأسواق الدولية، إضافة إلى ذلك تتضمن الاستراتيجية خطط لإنشاء بما تسمى بـــ"القطاعات الجديدة"، أي زيادة إنتاج صناعات تقليدية وتوسيع أسواق مبيعاتها، والعمل على زيادة نسبة منتجات التكنولوجيا الفائقة والمنتجات ذات القيمة المضافة العالية في الإنتاج الكلي (صناعات الطيران، الصناعات الحربية، والالكترونيات وأنظمة الاتصالات، الأجهزة والمعدات الطبية، الطاقة المتجددة، التقنيات البيئية). (خوشناف، 2022)

الجدول 3: تطور إجمالي الصادرات التركية خلال الفترة 2000–2020

الوحدة: مليون ليرة

السنوات	إجمالي الصادرات	النمو
2000	134.906	18.46
2005	152.461	13.01
2010	157.610	-0.43

2015	143.850	-8.73
2020	169.657	6.18

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على: (Economy, 2022)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ الصادرات التركية في تطور مستمر خلال فترة الدراسة من 134 مليون ليرة وصلت إلى 169مليون ليرة عام 2020، وشهدت صادرات التركية معدلات عالية، حيث بلغ معدل النمو السنوي للصادرات 22.9 %خلال الفترة 2001-2009 مقارنة بالفترة 1948-1990 التي بلغت 11.2%، يمكن تقسيم تطور إجمالي صادرات تركيا إلى 5 فترات: (Kargoz , 2016, pp. 2-4)

-**الفترة الأولى 1930-1960:** التي تم تبني فيها سياسة الحماية في التجارة الخارجية.

-**الفترة الثانية 1960-1970:** سياسة احلال الواردات.

-**الفترة الثالثة 1980:** تحرير المالي وسياسة دعم وتعزيز الصادرات.

الفترة الرابعة 1990: تحرير رأس المال.

-**الفترة 2001 إلى يومنا هذا:** تم اعتماد فيها على نظام الصرف، وبعد الأزمة المالية عام 2008 حصل تدهور داخلي بالبلاد مما أدى إلى انخفاض الطلب المحلي و الاعتماد على الصادرات لزيادة الانتاجية وارتفاع التكاليف الصادرات العالمية وانخفاض القوى العاملة عن طريق الحفاظ على معدل الفائدة المنخفض من خلال تجربة التسهيلات المالية.

اكتسبت الصادرات التركية حصة أكبر من الطلب العالمي حيث ارتفعت من 0.55 %خلال الفترة 2002- 2003 إلى 0.82 %خلال الفترة 2011-2012 مقارنة بإندونسيا وجنوب افريقيا وجمهورية التشيك. (البنك الدولي)، كشفت احصائيات عن تراجع بعض من المؤشرات في المجالات الاقتصادية، في المقابل تراجع العجز التجاري بسبب الأحداث التي مر بها الاقتصاد التركي عام 2015-2016، حيث سجلت قيمة الصادرات التركية عام 2016 انخفاضاً بنسبة 0.9% مقارنة بالعام السابق، بالتزامن مع انخفاض العجز في التجارة الخارجية بنسبة11.7% بسبب الأحداث والنزاعات السياسية الجارية في العالم وفي تركيا بصفة خاصة، شكلت سبباً رئيسياً لعدم استقرار الوضع الاقتصادي في البلاد، مشيراً إلى أنّه يتعين على الدولة التركية التعامل مع ذلك الوضع من خلال استراتيجيات جديدة، ثم عاودت الارتفاع إلى عام 2020 بنسبة 6.18 %يرجع سبب هذا الارتفاع

إلى قدرة الدولة التركية على مواجهة الصعوبات الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد التركي وتحرير التجارة الخارجية.(Data Portal for Statistics, 2022)

في ظل التداعيات السلبية للعديد من الدول على مستوى العالم بسبب جائحة كورونا، تأتي الأخبار الإيجابية عن تركيا من حيث ارتفاع معدلات النمو، وكذلك زيادة الصادرات السلعية، ومن جانب الآخر، فإن الليرة التركية تعاني من انخفاض بسبب عدم استقرار سعر الصرف، وارتفاع معدل التضخم.(البنك الدولي، 2020)

بلغت نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي الصادرات عام 2011 بـ **%** 59 لترتفع عام 2012بـ **%** 62 ثم إنخفضت بـ **%** 44 عام 2016، في عام 2019 حققت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 56٪ من إجمالي الصادرات بقيمة 101 مليار ليرة . من 2018 إلى 2019 زادت حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات بنسبة **0.6%** أي ما يقارب 5 مليارات ليرة في نفس الفترة، وفي عام 2020 بلغت55.4 **%** من إجمالي الصادرات وبالتالي لها تأثير كبير في حجم الصادرات. (The Union of Chambers and Commodity Exchanges of Turkey, 2022)

الجدول 4: نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي الصادرات حسب القطاع لعام2020

الوحدة: %

القطاع	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	النسبة
تجارة التجزئة والجملة	1169331	36.3
النقل والتخزين	463479	14.4
الصناعة	352358	12.4
البناء	224401	07

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على: (The Union of Chambers and Commodity Exchanges of Turkey, 2022)

من خلال الجدول يتبين أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في مجال تجارة الجملة والتجزئة حيث استحوذ القطاع على 36.3% من مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 2019، وعاود الارتفاع سنة 2020 بنسبة 56.3%، وتأتي في المرتبة الثانية النقل والتخزين بنسبة 14.4% والصناعة في المرتبة الثالثة بنسبة 12.4%.

1.3-مساهمة الدعم الحكومي في تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تقدم الحكومة التركية والمؤسسات الداعمة والمنظمات المهنية كميات هائلة من المعلومات حول متطلبات ومعايير الأسواق الخارجية، تستهدف هذه المعلومات بشكل أساسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل مساعدتها في زيادة مبيعاتها من خلال عملية التصدير وإنشاء وحدات إنتاج في أسواق خارجية، لذلك اتخذت الحكومة إجراءات مختلفة لدعم هذا القطاع كالآتي: (THE WORLD BANK, 2022)

-**المجلس التركي للأبحاث العلمية والتقنية:** أنشئ سنة1995، يهدف إلى تقديم الدعم عن طريق المنح لمشروعات الأبحاث والتطوير الصناعي، وحسب إحصائيات الدعم الأكاديمي تم تقديم 77868 طلب مشروع لبرامج الدعم خلال 2009-2019 وفي هذه الفترة تم دعم 14588 مشروعاً وتم نقل 7273 مليون ليرة تركية إلى هذه المشروعات، وبالنسبة لعام 2019 تم تقديم 9199 طلب مشروع لبرامج الدعم، وتم دعم 1692 مشروعاً، وتحويل 9855 مليون ليرة تركية إلى هذه المؤسسات.

-**KOSGEB المنظمة التابعة لوزارة الصناعة والتكنولوجيا:** هي هيئة لتنفيذ السياسات التي تنظمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقوم بتنفيذ اللوائح المتعلقة ببرامج الدعم و تحديد مبادئ الأعمال والإجراءات المتعلقة ببرامج الدعم، تهدف هذه البرامج إلى تحسين إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها التنافسية وتحقيق الاندماج في الصناعة، ووفقًا للتنمية الاقتصادية وزيادة الصادرات وتعزيز أنشطة البحث والتطوير والابتكار والتعاون وتطوير ثقافة ريادة الأعمال ودعم إنشاء مشاريع ناجحة لتلبية الاقتصاد و الاحتياجات الاجتماعية للبلد. تتضمنت اللائحة قواعد الممارسة لبرامج الدعم، حيث يقدم KOSGEB عشرة برامج مختلفة للدعم القائم على المشاريع تتمثل في: الابتكار ودعم التنفيذ الصناعي، برنامج دعم تطوير ريادة الأعمال، برنامج دعم التعاون والتعاضد، برنامج دعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سوق الشركات

الناشئة، برنامج لترويج المنتجات التكنولوجية ودعم التسويق، برنامج الحاضنة الدولية للدعم التحفيزي، برنامج دعم فوائد القروض الجديدة، برنامج دعم الاستثمار في المنتجات التكنولوجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرنامج دعم المنتج الاستراتيجي.

– **بنك EXIM:** في عام2020 قام البنك بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموّجه نحو التدويل عن طريق آلية التصدير بمنحها 70% من القروض على المدى الطويل سيتطلب تحقيق نمو سريع للصادرات لتكون المؤسسات التركية قادرة على المنافسة من خلال إنتاج سلع عالية الجودة بأسعار أكثر جاذبية وتوسيع نطاق المنتجات ليشمل قطاعات السوق الأسرع نمواً. (Sener & Authers, 2014, p. P5)

الجدول 5: القروض الممنوحة من طرف الحكومة التركية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2002–2020

الوحدة: مليون ليرة

السنوات	2002	2005	2010	2015	2020
مبلغ القرض	552	842	855	1764	2845

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على: (OECD, 2022)

تدفع منظمة الصناعة والتكنولوجيا(KOSGEB) فوائد القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يسمح لها للوصول إلى القروض المصرفية والاستفادة منها بشروط أكثر ملاءمة، استفادت أكثر من 500000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من برامج المنظمة لدعم الفوائد الائتمانية وإستخدمت ائتمانات بقيمة 4.4 مليون ليرة بين سنتي 2003 و 2018 من البنوك العامة والخاصة التي وقعت بروتوكولات مع هذه المنظمة.

الجدول 6: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من الائتمان

السنوات	**عدد المؤسسات المستفيدة**	**المبلغ الإجمالي للإئتمان المخصص**
2002	556	10128666
2005	3753	100211510
2010	43310	425028172
2015	593	6321722

2020	290379	1730568871

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:(OECD, 2022)

الوصول إلى التمويل أحد الأولويات الرئيسية لسياسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا، للتغلب على عدم قدرة النظام المصرفي على توفير الأموال لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستثمارات البنية التحتية ذات الصلة، أدخلت KOSGEB عددًا من برامج دعم فوائد الائتمان الاستثمارية الموّجهة منذ عام 2003، وفي نهاية 2016 بدأت KOSGEB بوضع نموذج ائتمان آخر بدون فوائد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصصت ميزانية مهمة في عام 2017 بذلك زادت عدد المؤسسات المستفيدة وكذلك الائتمان المخصص بشكل كبير.(OECD, 2022)

2.3- عوامل نجاح سياسات الدعم لتدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية: هناك ثلاث عناصر حاسمة لنجاح السياسة والمتمثلة في: (Hauptman & & Authers, 2011, pp. p p 4-5)

-سياسة قياس أداء بعض المهام نيابة عن المدير، لاسيما في حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ليس لديها خبرة دولية.

-سياسة تسهيل الاتصال بين المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الأخرى: لقد سهلت قدرة الاتصال عبر الأنترنت الوصول إلى المعلومات، لكن الدافع وراء البحث عن هذه المعلومات واستخدامها يجب أن يأتي من المؤسسات نفسها.

- سياسة اتخاذ تدابير السياسة العامة تشمل: تعاون الموردين الفرعيين الأجانب، ويمكن تصنيف تدابير دعم السياسات لتدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى 3 أنواع من الدعم:

-**المعلوماتية** (خدمات المعلومات القياسية، منصة الانترنت...).

-**الترويجية** (دعم المشاركة في المعارض الخارجية).

-**الدعم المالي**(ائتمانات التصدير، التأمين ضد المخاطر أو الضمانات، منح دعم التدويل، الاعفاء الضريبي).

4. الخاتمة:

الدعم الحكومي يلعب دوراً مهماً في عملية تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية من خلال مساهمته في عدد من العوامل المتعلقة بالمؤسسة التي تحدد أداء التصدير، وإنّ استخدام الدعم الحكومي المتعلق بتدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل (معلومات سوق التصدير، البعثات

التجارية والمعارض التجارية وندوات وبرامج تدريبية خارجية حول تطوير المنتجات)، كل هذه العوامل ساعد المؤسسات على تعزيز رؤيتها وتحسين إنتاجيتها ومواءمة أنشطتها مع نمو الاقتصاد الرقمي.

قدمت الحكومة التركية مجموعة واسعة من برامج واعانات واسعة النطاق من خلال الدعم المباشر أو الاعفاء الضريبي وأنّها تخطط على جودة المنتجات وجودة عمليات الإنتاج مع تكوين تركيبة المنتجات المطابقة للمعايير الدولية خير مثال على ذلك هو الاهتمام المؤسسات التركية المتزايد بـ (ISO)، ووضع استراتيجية وخطة عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحديد نماذج التجارة القطاعية في البلدان الأخرى التي يمكن تكييفها أو محاكاتها في تركيا.

1.4 اختبار الفرضيات:

-**الفرضية الأولى:** تقوم المظمة التابعة لوزارة الصناعة بتنفيذ مجموعة من اللوائح المتعلقة ببرامج الدعم، وتحديد مبادئ الأعمال والإجراءات المتعلقة ببرامج الدعم، تهدف هذه البرامج إلى تحسين إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها التنافسية وتحقيق الاندماج في الصناعة، حيث قدمت 10 برامج لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية وهو مايثبت لنا صحة الفرضية الأولى.

-**الفرضية الثانية:** بالنسبة للإطار التنظيمي لصنع السياسات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحضى بدرجة مرضية، والبيئة التشغيلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات درجة منخفضة، وخدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بدرجة كبيرة، والوصول إلى التمويل والمعايير واللوائح الفنية ومهارات المؤسسة وسياسة الابتكار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد حققت نتائج مرضية في الاقتصاد التركي، وبالتالي فإن الفرضية الثانية صحيحة.

2.4- نتائج الدراسة: من خلال ما تم ذكره حول دور الدعم الحكومي في تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية استنتجنا:

- وجود برامج لدعم الأعمال المحلية والدولية وتوفر آليات لتسهيل الاتصال بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الأخرى.
- مؤسسات دعم مزوّدة بالموارد الكافية والمهارات المهنية المتخصصة في التدويل.
- إقامة 10 برامج للدعم القائمة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تحسين إنتاجية المؤسسات وقدرتها التنافسية وتحقيق الإندماج الصناعي.
- الوصول إلى التمويل والمعايير واللوائح الفنية والمهارات المؤسسة وسياسة الابتكار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدويلها حققت نتائج مرضية في الاقتصاد التركي.

3.4- مقترحات الدراسة: وفي الختام توصي الدراسة بما يلي:

- تسهيل التعاون بين المؤسسات المالية مما يعني خلق بيئة أكثر ملاءمة من الناحية المالية للمصدرين، تنويع الأدوات المالية الذي يزيد من القدرة التنافسية للمؤسسات.

- تبسيط الإجراءات القانونية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديث الإجراءات الإدارية بما يتناسب مع المؤسسات.

- اعتماد الممارسات الجيّدة فيما يتعلق بسياسات وبرامج المساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اختراق الأسواق الدولية.

- تنفيذ اجراءات محددة لخفض تكاليف الإنتاج وتحسين جودة الإنتاج والامتثال للقواعد والمعايير الدولية.

5. قائمة المراجع

-(2022, 07, 16). Retrieved from export strategic-plan-of-the-republic-of-turkey:https://www.xing.com/communities/posts/the-export strategic-plan-of-the-republic-of-turkey

-(2022, 07, 22). Retrieved from The Union of Chambers and Commodity Exchanges of Turkey.

-A.K.Shamsuddha, & Auther. (2009). impect of government export assitance on internationalization of smes from developing. *nation journal of enterprise*.

-Appiah, K., & Authers. (2019). TheRole of Government and the InternationalCompetitiveeness ofSMEs:Evidence from Ghanaian Non-traditional Exports. *Critical Perspectives on International Business*.

-Data *Portal for Statistics*. (2022, 07 22).

-*Economy,T.(2022,07,13).Retrieved from* https://trendeconomy.com/data/h2/Turkey/TOTAL

-Gdoura. (2006). *Internationalisation des entreprises: Les expériences internationales et la situation de la Tunisie.* Tunis : Union Tunisienne de l'Industrie du Commerce et de l'Artisanat (UTICA), Rapport intermédiaire.

-Hauptman, L., & Authers. (2011). POLICY SUPPORT FOR THE INTERNATIONALIZATION OF SMALL-AND MEDIUM-SIZED ENTERPRISES: EVIDENCE FROM SLOVENIA. *Transformations in Business & Economics, 10*.

-Ilgum, E., & Azra, M. (2013). Export Capabilitiesfrom Small and Medium Enterprises in Turkey. *International Journal of Academic Research in Business and Social Science, 3*.

-Kargoz , k. (2016). Determining Factors of Turkey's Export Performance :An Empirical Analysis. *Procedia Economics and Finance, 38*.

-OECD. (2022, 07, 26). Récupéré sur An Financing Smes and Entrepreneurs 2020 scoreboard.

-Ozdemir, E., & &Authers. (2017). the effects of the degree of Internationalization on Export Performance : a Research on Exportes in Turkey. *Isletme ve Ekonomi Arstirmlan Dergisi, 8*.

-Roy, A., & Authers. (2016). Barriers toInternationalization : a Study of Small andMedium Enterprises inI ndia. *journal of international entrepreneurship, 14*.

-(2022). *SBA Fact sheet Turky.European commission Enterprise and Industry.* Retrieved 07, 10, 2022

-Sener, S., & Authers. (2014). Structure of Small and Medium-sized Enterprises in Turkey andGlobal Competitiveness Strategies. *procedia-social and behavioral sciences, 15*.

-THE WORLD BANK. (2022, 07 25). Récupéré sur TURKISH EXPORT-ORIENTED SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES BENEFIT FROM FUNDING.

-السيد عليوة زينب توفيق. (12 07, 2022). *تقييم أثر الدعم الحكومي في النموالاقتصادي في مصر خلال الفترة 1990-20114*. تم الاسترداد من https://academia-arabia.com

-زرزار العياشي، و براك حنان. (2016). *مبادئ واستراتيجيات التسويق الدولي* (الإصدار الطبعة الأولى). المحمدية ، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع.

-سليمان خوشناف. (20 07, 2022). *قوة تركيا وتوسعها الجيوسياسي*. تم الاسترداد من file=articl&http://mail.welateme.net/erebi/modules.php?name=News sid&e